مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-Kerbala University

العراق

في مراكز الأبحاث الدولية

في هذا العدد:

السياسة الأمريكية تجاه العراق

نشرة شهرية تصدر عن قسم الدراسات السياسية

السنة الخامسة

العدد ((١٦٣))

كانون الأول / ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗاۖ سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

﴿آل عمران/١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

موقع العراق في رقعة الشطرنج الشرق أوسطية | ٣

مقالات استراتيجية

السياسة الأمريكية تجاه العراق | ٤

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

أ.م.د. حسين أحمد دخيل

م. خالد حفظي عبد الأمير

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي العيساوي

م.م. حوراء رشيد مهدي

م.م. سعد محمد حسن الكندي

هبة عباس محمد علي

التدقيق اللغوي

م.د. حمزة عبد الحمزة عليوي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

أحمد ستار جابر

موقع العراق في رقعة الشطرنج الشرق أوسطية

يشكل العراق بموقعه الجغرافي، وثرواته، وعمقه الثقافي موقعا محوريا مهما في خريطة المصالح الإقليمية والدولية في الشرق الاوسط، ولو ارادت أي حكومة عراقية ان تنأى بنفسها عن الصراعات الناجمة عن تقاطع هذه المصالح فإنها ببساطة لا تقدر؛ لأن بلاد الرافدين هي جزء من الجائزة المثيرة لهذه الصراعات. هذه الحقيقة، مقرونة بافتقار بغداد الحديثة لقيادة واقعية تتحلى بالخبرة والحكمة والشرعية تعد السبب الرئيس لما عاناه العراق من مآسي وكوارث منذ منتصف القرن العشرين والى الوقت الحاضر، فجيران العراق القريبين والقوى الكبرى الدولية كلها طامعة في السيطرة عليه للتحكم بقراره السياسي وتحديد مسار تطوره المستقبلي، ولن يحد من هذه الشراهة الإقليمية والدولية الطامعة والمتطاولة على السيادة العراقية الا وجود دولة عراقية قوية بقيادتها وشعبها توظف خيرات بلادها لتحقيق مصالحها العليا، وتستثمر مصادر قوتها جميعها للوصول الى أهدافها. فالعراق سواء كان سعوديا او إيرانيا او تركيا او أمريكيا... في هواه لن يكون عراقا يحقق الخير لشعبه، ولن تكون خدمة مصالح الغير سبيلا لسعادة العراقيين.

ويظهر صدق ما ذكرناه آنفا من خلال القراءة التحليلية لدراسة السيد (كينيث بولاك) المنشورة في معهد المشروع الأمريكي بعنوان (السياسة الامريكية تجاه العراق) والتي ينشرها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء من خلال نشرته الشهرية (العراق في مراكز الأبحاث الدولية). اذ يرى السيد (بولاك) ان عام ٢٠١٨ عاما حاسما لمصالح واشنطن في العراق؛ لأنه سيشهد هزيمة داعش نهائيا، واجراء انتخابات عراقية ستحدد المسار المستقبلي للبلد، ويعتقد انه على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه العراقيين، فانهم متفائلين بالمستقبل، وهو مستقبل لن يكون آمنا بدون تماسكهم ووحدتهم. وتذهب الدراسة الى الإشارة المهمة الى ان العراق ممكن ان يكون قوة تغيير إيجابية في الشرق الأوسط تحقق من خلالها واشنطن مصالحها، او يكون ميدانا لحرب قادمة جديدة. ومن اجل ان تحفظ واشنطن مصالحها فعليها ان تحرص على تحقيق الاستقرار في العراق في ظل تجربة ديمقراطية ناجحة، لكن أي استقرار عراقي لا يعني حكم إيران او وكلائها لهذا البلد، فمثل هكذا سيناريو سيستفز إسرائيل وحلفاء واشنطن العرب ويدفعهم للقيام بإعمال عدوانية تزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. لذا يوصي السيد (بولاك) بضرورة الإبقاء على تواجد عسكري امريكي لا يقل عن عشرة الاف جندي في العراق ولمدة لا تقل عن عشرة سنوات، وان يتم دعم العراق اقتصاديا وسياسيا لضمان استقراره من خلال اعتماد سياسة أمريكية جديدة بعد داعش تستند الى مجموعة من الأولويات القصيرة والبعيدة الأمد.

ان الاطلاع على هذه الدراسة مهم جدا من قبل صناع القرار السياسي والمحللين الاستراتيجيين العراقيين لإدراك قيمة بلدهم في المدرك الأمريكي، ومعرفة معطياته المحركة لتقرير الخطوات الواجب اتخاذها لتحقيق المصالح العراقية العليا.

السياسة الأمريكية تجاه العراق

كينيث بولاك Kenneth M. Pollack
معهد المشروع الاميركي American Enterprise Institute
تشرين الاول / ٢٠١٧

ترجمة: هبه عباس محمد
عرض وتحليل: م. م. ميثاق مناحي العيساوي

نشر معهد المشروع الاميركي American Enterprise Institute مقالاً للكاتب كينيث بولاك: وهو خبير في الأمن القومي والشؤون العسكرية والخليج العربي، وعمل سابقًا مدير شؤون الخليج العربي في مجلس الأمن القومي الاميركي، وقضى سبع سنوات في وكالة الاستخبارات المركزية كمحلل عسكري فيما يتعلق بالخليج. يتحدث "بولاك" في هذا مقال عن السياسة الأمريكية تجاه العراق لمرحلة ما بعد "داعش". يرى الكاتب أن الأمريكيين يقولون مطلع كل عام، ومنذ عام ٢٠٠٣، بأنه سيكون العام الحاسم في العراق، وكانت توقعاتهم صحيحة في كل الأعوام، لكن سيكون عام ٢٠١٨ عاماً مختلفاً لأنه سيشهد الهزيمة النهائية لتنظيم "داعش"، وستكون الانتخابات القادمة عاملا حاسما ومحددا لمسار مستقبل العراق. وبتأمل المرحلة التالية من السياسة الأمريكية تجاه العراق في ضوء هذه الأحداث الوشيكة، فانه يجب أن نتذكر أن الولايات المتحدة ارتكبت أخطاءً كثيرة جدا في العراق في الماضي، وقد دفع كل من الأمريكيين والعراقيين ثمنها باهظاً.

فالعراق ما زال بلداً معقداً، إذ تعاني مفاصل الدولة من الضعف في الجانب العسكري والسياسي والاقتصادي والمجتمع المدني، وهناك حاجة ماسة لإصلاحها، فضلا على الخلل في الدستور، ويرجع سبب ذلك "ولو بشكل جزئي" الى الدمج القسري للأكراد في بلد يعدّونه عائقا لهم، كما يواجه العراق دول الجوار التي تسعى الى السيطرة على الدولة العراقية والتأثير على مكوناتها. لكن مع ذلك لم تتم خسارة كل شيء في العراق، فهناك العديد من اللبنات المفيدة التي يمكن استخدامها لبناء مجتمع وإقامة دولة جديدة وقوية. وعلى الرغم من عدم رضا العراقيين عن حاضرهم لكنهم متفائلين بمستقبلهم، فالعديد منهم فخورون بقواتهم العسكرية وقدرتها على هزيمة داعش، وواثقين من أن انتخاباتهم المقبلة ستنتج نظاما سياسيا أكثر وظيفية، وملتزمين بتجنب حدوث حرب أهلية أخرى، لكن هذا الامر غير مضمون في ظل مشاكل المستقبل، لكن تماسكهم سيكون نقطة انطلاق لتحقيق النصر والتقدم في المستقبل.

ومن ثمَّ، فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق بعد هزيمة "داعش" تتطلب اهتماما وتخطيطا دقيقا. فاذا تم استغلالها من خلال التنسيق الوثيق مع حلفاء أمريكا في العراق، وفي أماكن أخرى من المنطقة، ومع المجتمع الدولي الأوسع سيكون سببا كافيا

للاعتقاد بإمكانية تحقيق الاستقرار في العراق، وان يصبح قوة للتغيير الإيجابي في المنطقة، ويخدم المصالح الأمريكية، واذا حدث العكس سنجد انفسنا منساقون نحو حرب أخرى في العراق.

المصالح الامريكية في العراق اليوم

دائما في مثل هكذا لحظات علينا ان نذكِّر انفسنا بمصالحنا في العراق، ففي البدء نرغب في عراق امن ومستقر هو وجيرانه، وبسبب موقعه وثرواته النفطية، فانه ما يزال دولة مهمة في الشرق الأوسط وعنصرا مهما في الاقتصاد الدولي. فقبل عام ٢٠٠٣، كان العراق المتهور والعدواني في ظل حكم صدام حسين يشكِّل احد التهديدات الخارجية للمصالح الأمريكية، وبعد عام ٢٠٠٣ تزايدت الأخطاء الأمريكية التي سببت الحروب الأهلية التي خلقت تهديدات داخلية للمصالح الامريكية.

لذا فإن تحقيق السلام والاستقرار هو مصلحتنا القصوى هناك، ولكن علينا أن نكون حذرين بشأن ما يعنيه ذلك؛ لان المفهوم السائد في الشرق الأوسط على مدى عقود هو ان الاستقرار تحقق بفعل الدكتاتورية، وان الدكتاتورية هي افضل حل لتحقيق الاستقرار، لذا يجب ان تكون ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، فضلا عن عدم الاستقرار والحروب الأهلية التي ولدتها، دليلا كافيا على مغالطة هذه الفكرة، ففي العراق بالتحديد فان الحكم الذاتي لن يحقق السلام والاستقرار الذي نسعى اليه.

اذ عانى العراق خلال العقد الماضي من الانقلابات والثورات الداخلية والحروب الاهلية، ولم يكن الحكم الاستبدادي او الإبادة الجماعية كافياً لمنع الصراعات الداخلية المستمرة، من حروبه مع الاكراد بما فيها حملة الانفال عام ١٩٨٩ وانتفاضة الشيعة عام ١٩٩١ الى عمليات القمع التي مارسها بحق العشائر السنية عام ١٩٩٠، ومنذ ذلك الحين رأينا كيف تسببت جهود نوري المالكي الرامية الى توطيد السلطة الاستبدادية بغزو "داعش" عام ٢٠١٤ والحرب الاهلية العراقية الأخيرة.

لذلك فان تحقيق السلام والاستقرار في العراق يتطلب التعددية، وان النظام الديمقراطي الذي يحكمه القانون ويحمي المجاميع غير الخاضعة للسلطة سيطمئن المجتمعات العراقية المنكوبة والخائفة. وبالمثل، فان وجود نظام يتمتع بدرجة عالية من التمثيل والشفافية سيكفل توزيع الثروة الاقتصادية للعراق بصورة منصفة. وبهذا سيقضي على مصدر اخر من مصادر الصراع والفساد. وباختصار، عندما نفكِّر في تحقيق السلام والاستقرار في العراق، فانه يجب ان نعترف بأن كلا الهدفين يتطلبان نظاما تعدديا. وعلى الرغم من ان الدكتاتورية هي الطريق الأسهل لكنها لن تحقق الهدف الذي نطمح اليه ويطمح اليه العراقيون بل تتسبب في احداث حرب أهلية.

ولهذا السبب، فأن التعددية الوظيفية يجب ان تكون هدف أمريكا في العراق؛ لأنها الطريقة الواقعية الوحيدة لتأمين اهتمامنا بعراق سلمي ومستقر.

وأخيرا يجب ان تبحث الولايات المتحدة عن عراق لا تحكمه إيران او وكلائها كما هو الحال مع لبنان وسوريا. وعلى الرغم من الجهود الأمريكية الرامية

الى التقارب مع إيران، بما في ذلك جهودها الأخيرة في عهد إدارة أوباما، يواصل الإيرانيون تعريف سياستهم الخارجية بوصفها سياسة معادية للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من تداخل المصالح الإيرانية والأمريكية في مجالات مهمة، فأننا بحاجة الى الإقرار بأن النظام الإيراني يعدَّ الولايات المتحدة الخصم الرئيس ويعاملها على هذا النحو، ونحن لا نرغب بهذا الامر، لكن لا يمكننا تغييره، فقد حاولنا مراراً وتكراراً لكن هناك عدم اهتمام من قبل القيادة في طهران، فهي تنتهج سياسة ضارة ومعادية للولايات المتحدة، وان النظام الإيراني ليس صديقنا، ويعمل جاهدا على إلحاق الضرر بنا في الكثير من الأماكن، لذا علينا الحذر ومنع وقوع العراق تحت تأثير طهران.

فضلا على ذلك، فان التنازل عن العراق الى الايرانيين سيؤلم حلفاءنا الإقليميين ويثير غضبهم، ويخشى الإسرائيليون من أن يؤدي امتلاك طهران لطريق أرضي متجاور من إيران إلى لبنان ومرتفعات الجولان الى شن هجمات إيرانية جديدة على إسرائيل، خاصة بعد أن تم اخماد عصابات المقاومة التابعة للحليف الإيراني السوري. وفي الواقع، يبدو أن هدف الغارة الجوية الإسرائيلية الأخيرة على قواعد النظام السوري هو ردع وتقليل الهجمات السورية الإيرانية المستقبلية على إسرائيل في حال استعادة النظام السوري السيطرة على سوريا.

وبالمقابل، يخشى السعوديون والعرب الخليجيين ان تؤدي سيطرة إيران على العراق الى استخدام الأراضي العراقية كقاعدة والعراقيين كعوامل او أدوات لتوسيع نفوذها، واثارة المشاكل الداخلية، وترهيب الدول العربية المهيمنة مثل الأردن ومصر. فقد وجدنا في الماضي عندما يشعر حلفاؤنا العرب الخليجيين بالتهديد من إيران، ويخشون من عدم حماية الولايات المتحدة لهم، فانهم يتخذون إجراءات عدوانية. وفي الكثير من الحالات مثل تدخل مجلس التعاون الخليجي في اليمن منذ عام ٢٠١٥ تفتقر هذه الدول الى القدرة على تنفيذ المهام مما يجعل الوضع أكثر سوءاً. وفي الوقت الحالي الذي تقتضي فيه المصلحة الامريكية تركيز المملكة العربية السعودية والدول الأخرى مواردها وطاقاتها على الإصلاحات الداخلية، لا يمكننا تحمُّل إمكانية خلق انحرافات خارجية محتملة. ان ترك العراق لخطر تجدد الصراع الداخلي او الهيمنة الإيرانية سيكون امراً مأساويا وخطأ من قبل الولايات المتحدة؛ خاصة في الوقت الذي حققت فيه الكثير وبإمكانها استغلال الفرصة لحماية مصالحها في الشرق الأوسط.

المساعدات العسكرية الامريكية للعراق بعد "داعش"

ان صياغة سياسة أمريكية مستقبلية تجاه العراق يجب أن تبدأ بالتعاون الأمني واستمرار الالتزام العسكري ألأمريكي. وكان الرئيس ترامب محقا تماما عندما قال ان انسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام ٢٠١١ كان سببا رئيساً في انزلاق البلد نحو الحرب الأهلية مع غزو "داعش" عام ٢٠١٤. ولا يمكن ان تتحمل إدارته الخطأ ذاته مرة أخرى. وحتى بعد هزيمة "داعش" على الولايات المتحدة تحقيق

هدفها ومهمتها الرئيسة في العراق، والمتمثلة في إبقاء حوالي ١٠ الاف جندي، والأفضل ٢٠-٢٥ ألف جندي حسب خطة الجنرال لويد اوستن، لكن يمكن ان يكون هذا امر مستبعد بالنسبة لواشنطن وبغداد.

ويمكن القول ان وظيفة ال١٠ الآف جندي هي وظيفة سياسية، أي ان وجودهم في العراق سيكون بمثابة ضمانة لعدم قدرة أي حكومة عراقية على قمع شعبها، ويطمئنوا العراقيين من عدم الخوف من قواتهم الأمنية او حكومتهم. لاسيما في هذه الظروف فان الطمأنينة هي امر حيوي بالنسبة لأمن العراق واستقراره. وفي الواقع ان مهمة حفظ السلام التي تقوم بها القوات الامريكية هي من اهم الأمور التي تم التخلي عنها عام ٢٠١١، وكانت مهمة لمنع حدوث حرب أهلية.

وكجزء من ذلك، يعد الوجود العسكري الأمريكي في العراق مهماً لمنع الحكومات العراقية في المستقبل من تسيس قوات الأمن العراقية، كما فعل صدام حسين وحاول ذلك نوري المالكي لاحقا. وبين عام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ قامت الولايات المتحدة بإعادة بناء سلك الضباط العراقيين وتحديد ودعم القادة الأمنيين الجيدين والقضاء على الفساد والفاسدين ووكلاء الحكومات الخارجية، ولم تؤدِ هذه الجهود فقط الى جعل القوات الأمنية أكثر قدرة، بل أكثر مهنية وغير سياسية. وهذا سبب ترحيب وحدات الجيش العراقي السنية في البصرة في ربيع عام ٢٠٠٨ بمواجهة فصائل جيش المهدي الشيعية، وبامتلاكه السلطة السياسية. لكن المالكي عمد الى عكس هذه العملية لضمان خضوع الجيش له بشكل كامل، وقام بفصل الضباط الذين عينتهم الولايات المتحدة ووضع مكانهم الذين تم تهميشهم من قبل الأمريكيين. وفي مطلع عام ٢٠١٢ كانت القوات العراقية مشتتة تماما، أي عبارة عن فصائل تابعة للمالكي ويمكنه استخدامها بطريقة غير دستورية ضد منافسيه السياسيين، ومما زاد الامر سوءا سماحهِ بالاختراقات السياسية المتمثلة بوقف تدريب القوات العراقية وبهذا فقدت كل التماسك والقدرات.

كما تحتاج القوات الأمريكية في العراق الى تحقيق التوازن بين الوجود الإيراني واللبناني المتمثل بحزب الله الذي من المؤكد ان يستمر، جنبا الى جنب مع حلفائهم ووكلائهم من فصائل الحشد الشعبي. ومن المتوقع ان تكون الحروب القادمة في العراق بسبب الحشد الشعبي، سواء تم دمجه بقوات الامن العراقية او أصبح نسخة عراقية من الحرس الثوري الإيراني، وهذا سيكون امراً كارثيا ولا يمكن استبعاده في الوقت الحالي. وبسبب قوتها المحلية ودعمها الإيراني لا يمكن التعامل معها بالقوة، ويتعين ضمها الى قوات الامن العراقية ومكافأة معظم قادتها على خدمتهم في العراق بتكريمهم او اعطائهم رواتب تقاعدية كبيرة، وأي محاولة لحلها او معاقبتها ستؤثر سلباً على العراق.

ولكن الحل الأمثل هو زيادة قوة وشعبية الحكومة العراقية الى الدرجة التي يستطيع بها قادتها التفاوض مع قادة الفصائل من موقع نفوذ أكبر، وأفضل طريقة للقيام بذلك هي تحقيق الخطوات المذكورة أدناه للمساعدة على تقوية الحكومة العراقية. ومع ذلك فإن استمرار وجود عسكري أميركي كبير في

البلاد سيجعل من السهل على الحكومة العراقية دمج وحدات الحشد الشعبي في قوات الأمن الداخلي، وسوف تحد من قدرتهم على التسبب في الأذى ومن ثمَّ الحد من سلطتهم السياسية.

ومن هذا المنطلق، يتعين على واشنطن التخطيط لقيام القوات الامريكية بمهام في العراق لمدة عشر سنوات على الاقل لبناء القدرات العسكرية العراقية، وضمان عدم استخدامها ضد الشعب العراقي. وينبغي أن تتضمن القائمة الأساسية لبعثاتها ومسؤولياتها المحددة ما يلي:

- تحتاج القوات الامريكية الى مواصلة تدريب الجيش العراقي، أي ليس فقط الكتائب العراقية التي لم تعيد تدريبها من قبل البعثة العسكرية الأمريكية الحالية إلى العراق، ولكن القوة العسكرية بأكملها وإلى الأبد.
- ينبغي نشر مستشارين عسكريين في صفوف الجيش او على الأقل سرب القوات الجوية لمساعدتهم على التعلم وزيادة قدراتهم القتالية.
- يتعين على العسكريين الأمريكيين مواصلة دعم العراقيين في مجال الاستخبارات التكتيكية ليس فقط لزيادة دقتها وفائدتها، بل لمساعدة الولايات المتحدة على مراقبة التطورات ومنع تكرار المشاكل الداخلية.
- من الضروري ان يساعد افراد الجيش الأمريكي في تدريب القوات العراقية على الأسلحة الجديدة وتقديم الدعم اللوجستي لها، وان إيقاف هذا الدعم يمكن ان يؤثر سلبا على النظام ويؤدي الى إيقاف عمله.
- من الضروري بقاء بعض التشكيلات العسكرية الامريكية في العراق، وان اهم دور يمكن ان تقوم به هو مساعدة بعثات مكافحة الإرهاب التي من المرجح ان تستمر الحاجة اليها لسنوات قادمة. ومن المفيد ان تتعاون القوات الامريكية البرية والجوية على تدريب قوات الامن العراقية.

وعلى الرغم من أن العديد من هذه البعثات يمكن أن يؤديها عدد قليل من القوات، وهناك الكثير من المرونة في النطاق الذي أشرت إليه أعلاه، لكن عدد القوات الأمريكية الملتزمة بعلاقة أمنية دائمة بعد "داعش" يعد امرا مهما جداً، كما يجب أن تكون القوة كبيرة بما فيه الكفاية لإقناع العراقيين باستمرار التزام الولايات المتحدة بأمنهم واستقرارهم، وبطرق مغايرة لما كانت عليه بعد عام ٢٠١١. ومما يجدر الإشارة اليه ان العدد القليل لوحدات التدريب والمساعدة لن يحافظ على قدرات الجيش ويمنع تسيس الجيش. ومن غير المرجح ان يقتنع العراقيين بقدرة هذه القوات على بسط الامن او تعزيز الجيش، وهذا الامر سينبئ بفشل مهمة وحدة التدريب والمساعدة ويمهد لحدوث حرب أهلية.

وفي إشارة أخيرة الى اتفاق التعاون الأمني الجديد، على الولايات المتحدة عدم تصديق البرلمان العراقي بشأن البقاء الأمريكي كما فعلت إدارة أوباما، وهناك العديد من الطرق للقيام بذلك ينطوي معظمها على عدد اقل من العقبات السياسية، بدءاً من التبادل الحالي للرسائل بين بغداد واربيل وواشنطن منذ عام ٢٠١٤.

ما وراء القطاع الأمني

ما يثلج الصدر هو ما يشاع بأن النصر العسكري لن يكون كافياً لتحقيق نتائج دائمة في العراق، ولكني اشعر بالإحباط لان ما يحدث لن يترجم الى سياسة أمريكية ذات مغزى. فحتى إدارة أوباما التي من المفترض ان تكون قد تعلمت من أخطاء إدارة بوش، وضعت ١١ خط من خطوط الجهد او الاستراتيجية في الحرب التي يشنها التحالف على "داعش" ولم تتبع سوى خطين عسكريين.

وهذا امر مخزي ومعيب؛ لان العراق يعمل بشكل مثير للدهشة في بعض المناطق على الرغم من استمرار مشاكله الداخلية، وهناك بعض الاتجاهات الإيجابية التي يمكن سلوكها، وبعض الجوانب التي يمكن العمل بها. فعلى سبيل المثال يرغب الكثير من العراقيين بأنهاء العنف الطائفي ولديهم تخوف من امراء الحرب والفصائل التي ساقت البلد الى حرب أهلية مرتين في الماضي. ويبدو ان للسيد العبادي القدرة على نقل البلد الى الامام وابدى شجاعة حقيقية في متابعة الوضع في الماضي، على الرغم من افتقاره الى الخبرة السياسية، فضلا على ذلك يعتقد الكثير من العراقيين ان استمرار المساعدات الامريكية يمكن ان يحرر شمال العراق من دنس "داعش" ويعمل على استقرار الاقتصاد العراقي، وهناك اجماع بين القادة العراقيين، بما فيهم المرتبطين بإيران، على أهمية الوجود العسكري والمساعدات الامريكية.

وقد تطور الاقتصاد العراقي بشكل إيجابي، فقد تحسنت الحياة في العاصمة بشكل ملحوظ وقل عدد نقاط التفتيش وأصبح المتواجدين فيها من قوات الامن العراقية وليس من الحشد الشعبي، وتمت إزالة اللافتات التي تشكر إيران على انقاذ العراق من "داعش"، وتمتلئ الأسواق بالبضائع. كل هذه الأمور ماهي الا دليل على تطور الوضع الاقتصادي.

كما شهد قطاع النفط تطوراً كبيراً اذ بلغ الإنتاج النفطي حوالي ٤.٦ مليون برميل يومياً، على الرغم من بقاء صادرات بغداد اقل من ٤ مليون برميل يوميا حسب اتفاق أوبك الحالي، لكن العراقيين يعتزمون على زيادة الناتج النفطي الى ٥ مليون برميل يوميا مع حلول نهاية العام الحالي.

اما القطاع المالي فانه يشهد ايضا استقراراً ملحوظا في الوقت الحالي لكن هناك بعض المشاكل العالقة التي من الممكن ان تزداد سوءا في المستقبل، وقد تسببت القروض الأخيرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا على ضمانات القروض الامريكية بضغوط على الميزانية العراقية. كما أصبح الموظفين يتقاضون أجور اقل من التي كانوا يتقاضوها قبل عام ٢٠١٤.

ستدعم هذه القروض المالية العراقية لعدة سنوات فقط، ولا يمكن للعراق أن يستمر بالاقتراض بهذه النسب، وعلى الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدم السماح بذلك، لذا تبرز الحاجة الى رصد الديون العراقية لضمان عدم دخوله في أزمة إغراق. فضلا على ذلك ونتيجة لسياسات صرف العملات الفاسدة يعاني العراق من ازمة السيولة، وان قلة الأموال في البنك المركزي العراقي هي

جزء من المشكلة وليس الحل. ونتيجة لذلك، فان كثيرا من العراقيين لا يملكون المال الكافي لشراء أي شيء يتجاوز الاحتياجات الأساسية، وليس هناك تقريبا أي استثمار محلي اذ ان التعامل مع البنوك أكثر ربحاً من إقراض المال لأصحاب المشاريع.

ما لذي يحتاجه العراق من الولايات المتحدة لتحقيق التقدم

يحتاج العراق على مدى الأشهر العشرة القادمة والسنوات العشر القادمة، أكبر قدر من المساعدة في المجال السياسي؛ لان الخلل السياسي فيه كان السبب الرئيس للصراع الداخلي، وهو امر يعرقل التقدم على الصعيد الأمني ويثير المشاكل الاقتصادية التي قلت حدتها، وإذا لم يحصل العراق على حقه السياسي فلن يحرز أي تقدم.

يمكن التغلب على المشاكل السياسية العراقية، ولكن هناك نوعا من الصعوبة، اذ لا يمكن للعراقيين القيام بذلك بأنفسهم، فهم بحاجة الى مساعدة خارجية، لاسيما من قبل الولايات المتحدة بوصفها أحد الجهات الفاعلة التي لديها القدرة على القيام بالشيء الصحيح بالنسبة للعراق، وهذا هو سبب تركيز خطة المساعدة الأمنية على تحقيق الأهداف السياسية بشكل حازم وليس العسكرية.

ما يزال العراق مقسماً بشكل سيء من الناحية التنظيمية والنظرية، الأقلية السنية فيه بحاجة ماسة الى المساعدة في بناء المدن الرئيسة التابعة لها بعد تدميرها بفعل "داعش"، فضلا على ذلك يحتاجون الى مصالحة سياسية حقيقية إذا تيقنوا من عدم قمع بغداد لهم مثلما فعلت حكومة المالكي في المدة الممتدة بين عام ٢٠٠٩-٢٠١٣(الامر الذي مهد الطريق لداعش).

وبالمقابل تبرز حاجة الأغلبية الشيعية في البلاد الى المصالحة السياسية ليتمكنوا من عيش الحياة التي وعدوا بها منذ عام ٢٠٠٣، ومن جانبهم يركز الأكراد على الاستقلال عن العراق والحصول على كثير من الموارد من بغداد لمعالجة مشاكلهم الاقتصادية.

ومع ذلك تركز الطبقة السياسية في العراق، ولاسيما زعماء العرب السنة والشيعة على الانتخابات الوطنية والإقليمية المزمع إجراؤها في ربيع عام٢٠١٨. لذلك يركز اغلبهم على المناورات السياسية. ويرغب القليل منهم بالقيام بالعمل المضني للحكم بشكل جدي؛ ربما بسبب الاضطرابات التي تشهدها البلاد او من الممكن ان يقوِّض الفشل طموحاتهم وافاقهم الانتخابية. ومن ثمَّ فان المجتمعات العراقية تركز جميعها على اهداف مختلفة جداً يصعب تحقيقها بسهولة بسبب عدم وجود التوافق بينها.

وهناك بعض المشاكل السياسية الأخرى المتمثلة في غياب وجود قوات الامن العراقية في المناطق الجنوبية وانتشار الفصائل المسلحة بدلا منها، الامر الذي أدى الى انتشار الفساد وزيادة مستوى الجريمة، ومن الواضح ليست هناك إمكانية لحل هذه المشاكل الا بعد حل المشاكل السياسية الرئيسة في البلاد.

ولذلك، فان الحاجة الى مساعدة العراق على معالجة هذه المشاكل السياسية الأساسية تحتم التوجه الى صياغة سياسة أمريكية جديدة بعد "داعش" تجاه العراق، فضلا على تحديد مجموعة من الأهداف القصيرة والطويلة الأجل التي تنظم على أساسها السياسة الأمريكية تجاه العراق.

الأولويات الحالية

على المدى القريب، يجب ان تركز الولايات المتحدة خلال الـ٦-١٢شهرا القادمة على أربعة اهداف سياسية مهمة: -

١. ضمان اجراء العراق انتخابات نزيهة وحرة في ربيع ٢٠١٨.
٢. بدء عملية المصالحة الوطنية بين السنة والشيعة لإعطاء سببا لمواصلة المفاوضات بدلا من السعي إلى حلول أحادية الجانب لخلافاتهم.
٣. بدء عملية تحديد وضع نهائي ومستدام للسكان الأكراد العراقيين.
٤. إقناع الشعب العراقي بإمكانية إصلاح البيروقراطية الفاسدة والمتصلبة، فضلا عن النظام السياسي الأوسع نطاقا.

بعد هزيمة "داعش" عسكريا، ستكون الانتخابات العراقية هي العنصر الحاسم التالي على جدول الأعمال، ويجب أن تكون عادلة وحرة، وهذا يعني العمل مع الأمم المتحدة وشركائنا في التحالف والعراقيين أنفسهم لضمان أن تكون اللجنة المستقلة للانتخابات في العراق مستقلة حقا -وينظر إليها على هذا النحو من قبل الشعب العراقي والقيادة السياسية. والأهم من ذلك هو ألا ترتكب الولايات المتحدة الخطأ الذي ارتكبته عام ٢٠١٠. كما أوضحت إيما سكاي في كتابها "كشف" أخفاق الولايات المتحدة في تلك الانتخابات في الإصرار على التزام العراق بتحقيق الديمقراطية لتشكيل الحكومة الجديدة.

ان الفشل في تحقيق سيادة القانون في العراق اقنع جميع القادة العراقيين بعدم إمكانية تطبيق القواعد الجديدة، وسوف تتحقق السلطة وفقا للقواعد العراقية القديمة كالفساد والرشوة الاكراه والابتزاز، الامر الذي مكّن نوري المالكي من البقاء كرئيس وزراء والعمل بطريقة غير دستورية وغير قانونية.

وفي الوقت ذاته يحتاج المكون السني الى الاندماج في النظام السياسي والجهاز الإداري والاقتصادي؛ اذ تسبب تهميش المالكي لهم سابقا واعتقال قادتهم السياسيين واستبعاد العديد منهم من الوظائف الحكومية والأجهزة الأمنية في تسليحهم ومساعدتهم لـ "داعش". لذا فان منع حدوث حرب أهلية يقتضي تحلي السنة بالصبر وعدم اتخاذ إجراءات أخرى، على الأقل لحين تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة الهيكلة السياسية بشكل واسع. ومن المرجح ان يعني ذلك توزيع الوزارات وتعيين السنة في وظائف القطاع العام وتخصيص الأموال لإعادة اعمار مدنهم المتضررة وتطوير البنية التحتية في مناطقهم.

وبعيدا عن هذا الامر وعن مصالح الحكومتين العراقية والأمريكية يجب ان يُنظر الى بغداد على انها الملبي لاحتياجات شعبها المهمة وعليها تحقيق ذلك خلال ٦-١٢شهراً القادمة. ويفضل ان يكون ذلك قبل اجراء الانتخابات العراقية. وهذا لا يعني وجوب حل بغداد لجميع المشاكل، انما اكثرها أهمية. وأن أفضل طريقة للقيام بذلك هي قيام الولايات المتحدة والحكومة العراقية بتحديد عدد من المشاريع الهامة البارزة التي يمكن أن تظهر تقدما ملموسا في سنة أو أقل ويكون لها تأثير ايجابي على حياة العراقيين.

ويبحث بعض المسؤولين في الحكومة عن الطرق الذكية والمبتكرة لتحقيق هذا الامر، وقد جعلها رئيس الوزراء العبادي من أولويات حكومته، ويتطلع فريق التخطيط للإصلاح الاقتصادي الى اتخاذ تدابير مكافحة الفساد بما في ذلك إدخال ممارسات "الحكومة الإلكترونية" الواسعة التي من شأنها تحسين الكفاءة. وتضطلع وزارة التخطيط بالمضي قدما في تنفيذ مشروع بناء العديد من الطرق الرئيسة بما في ذلك طريق سريع جديد من بغداد إلى عمان في الأردن يشمل طرقا رافدة لربط العديد من مدن محافظة الأنبار، والتمويل لتطوير الأعمال وتحويل الشبكة بالكامل في مسار اقتصادي كبير، مثل "الطريق ٦٦" العراقي (وهذا سيكون أيضا مثالا رائعا لمشروع البنية التحتية الحكومية في المناطق السنية).

ويحث التكنوقراط العراقيون الآخرون على إجراء إصلاحات كبرى وتحديث النظام المصرفي، وإغلاق ممارسات صرف العملات الفاسدة، وأنشاء نظام مصرفي إلكتروني، ودفع النقود مرة أخرى إلى الاقتصاد لإحياء الاستهلاك والاستثمار. وقد طالب بعض المغتربين العراقيين ببذل جهود دولية لبناء المستشفيات والعيادات الصحية في جميع أنحاء العراق بسبب تضرر قطاع الرعاية الصحية فيه من جراء الحروب والعقوبات، وسيكون له تأثير كبير وفوري على حياة الناس؛ إذا كان بإمكانهم الحصول على رعاية صحية أفضل. وإذا تم تنفيذ هذه الخطط سوف تُحدث تغييرا في البيروقراطية الضعيفة والنظام السياسي المشلول. ونظرا لأوضاع بغداد خلال ال١٤ سنة الماضية لا يمكن المراهنة على تحقيق هذا الامر دون مساعدة كبيرة من قبل المجتمع الدولي.

الأهداف الواسعة للسياسة الامريكية الجديدة تجاه العراق

تحتاج الولايات المتحدة على المدى الطويل الى استثمار مواردها وطاقاتها في ثلاثة طرق متصلة وشاملة، هي: -

١-التوسط في عملية المصالحة الوطنية بين كبار القادة العراقيين (السنة والشيعة في المقام الأول).

٢-المساعدة في إصلاح النظم البيروقراطية العراقية لتحسين فعالية الحكم العراقي، وتمكين اللامركزية في السلطة والموارد من بغداد إلى المحافظات.

٣-الإشراف على المحادثات بين بغداد وأربيل حول وضع كردستان العراق.

المصالحة الوطنية، وتقاسم السلطة، واللامركزية

فقدت الأقليات العراقية الثقة فيما بينها مرة أخرى، ويعد هذا الامر من اول كوارث الحرب الاهلي. وعندما حاول العراق بناءها بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٩ قبل الانسحاب الأمريكي، اتبع المالكي نهجا طائفيا دمر ثقة السنة بالشيعة مرة أخرى، لذا يجب ان تكون إعادة بناء الثقة الان وفي المستقبل من الأولويات القصوى. وكجزء من هذا السبب، سيحتاج العراق بالتأكيد في نهاية المطاف الى تحقيق الفيدرالية أو الكونفدرالية مع الأكراد، أو الاستقلال النهائي للدولة الكردية العراقية. كما تحتاج الولايات المتحدة على المدى الطويل

ان تأخذ على عاتقها القيام بمهمة صعبة تتمثل في مساعدة العراقيين على وضع اتفاق جديد للمصالحة الوطنية، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، ولكن لا توجد طريقة لتحقيق هذا الشرط الأساسي حتى الان. لذا يحتاج العراقيون إلى اتفاق جديد لتقاسم السلطة يسمح لجميع المجتمعات المتنافسة، وخاصة العرب السنة والشيعة بالتعاون من جديد، وبدون ذلك لن تثمر النجاحات العسكرية ضد" داعش".

وفي الأشهر الأخيرة بذلت الولايات المتحدة الجهود لتحقيق المصالحة المحلية بدلاً من المصالحة الوطنية. وعلى الرغم من ان هذه الجهود الشعبية ستكون مفيدة الا انها من الناحية التاريخية لا تحل محل المصالحة الرفيعة المستوى. فبدون وجود الأخيرة يمكن ان يتم التخلي عن المصالحة المحلية بسبب منافسات كبار القادة مما يؤدي الى نشوب حرب أهلية مرة أخرى.

وبدورها بذلت الولايات المتحدة القليل من الجهود لتوحيد القيادة العليا مختبئة وراء رغبة بغداد في التعامل مع هذا الامر وحقيقة انقسام قادة العراق.

وكجزء من هذا الاتفاق وبسبب فشل النهج المعاكس بحلول عام ٢٠١٤ والذي مهَّد الطريق امام "داعش"، يتعين على العراق تطوير هيكل فيدرالي (كما هو منصوص في الدستور العراقي) يفوض المزيد من السلطة والاستقلالية لمختلف العناصر الطائفية والجغرافية. فبعد التجارب المؤلمة التي شهدها البلد لثلاثة عقود ونصف من استبداد صدام والحربين الاهليتين، ومحاولة المالكي الوحشية لتوطيد السلطة بينهما، من غير المعقول ان تسمح المكونات العراقية بالعودة الى دولة عراقية مركزية قوية.

لذا فأن هدف تحقيق نظام سياسي اتحادي أكثر لامركزية يتطلب جهدا مكثفا لتعزيز الحكومة المركزية العراقية. ومن الأفضل فهم المشكلة على النحو الاتي: يمكن أن تتخذ اللامركزية شكلين (اما التمكين أو التفويض). ومن الواضح ان "التمكين" هو الأفضل اذ يمكن ان ينتج حالة وظيفية، اما "التفويض" فيمكن ان يُنتج الحرب والبؤس. وتتطلب اللامركزية عن طريق التمكين حكومة مركزية قوية وفعالة إلى حد معقول تمنح سلطات محددة وسلطة لتنفيذ تلك المهام للكيانات التابعة أو الطرفية. أما اللامركزية عن طريق التفويض تحدث عندما تفتقر الحكومة المركزية إلى القوة اللازمة للسيطرة على مكوناتها-ناهيك عن تمكينها – ومن ثمَّ سيستحوذ المرؤوسون والكيانات الطرفية والجهات الفاعلة خارج النظام على السلطة والموارد ويتصرفون بها كما يشاؤون.

ولسوء الحظ، فأن ما حدث في العراق خلال السنوات الماضية هو اللامركزية من خلال التفويض وليس التمكين، وهذا عامل آخر يمكن أن يؤدي إلى تجدد الصراع في المستقبل، ويلحق الضرر بالسياسة العراقية. وقد عانى السنة منذ مدة طويلة من التهميش من قبل المالكي الذي كان يستهدف أي قائد سُني معتدل يمكن ان يحقق الوحدة في المجتمع.

المسألة الكردية

على الرغم من ان الكاتب يؤيد وجود اتحاد كردستاني عراقي او اتحاد كونفدرالي إذا أراد الأكراد ذلك، لكنه

يشك بأن الانفصال الكردي هو الحل الحقيقي الوحيد للمشكلة؛ فالأكراد دولة منفصلة ولا يريدون ان يكونوا جزءا من العراق العربي، ولن يسفر عن ادماجهم القسري في الدولة العراقية الا الصراع والبؤس لكل من الأكراد والعرب. وإذا تحسنت العلاقات بين اربيل وبغداد من خلال الطلاق الودي، فهناك ضمان ضعيف بأن لا يؤدي هذا الانفصال الى حرب، اذ يمتلك العراقيون والاكراد القوة اللازمة لإحداث هذا الامر، وتعارض إيران، بدورها، الانفصال الكردي، فضلا على الاتراك والدول العربية السنية.

لذا فأن ضمان سلمية حدوث الطلاق الكردستاني العراقي سيستغرق وقتا طويلا وحسن نية ودبلوماسية بناءة ويبدو انها غير كافية في الوقت الحالي، فمن مصلحة الولايات المتحدة حدوث هذا الانفصال السلمي، ولكن كيف سيحدد الاكراد والعرب حدودهم، ويتعاملوا مع قضايا الخلاف، بما فيها قضية كركوك، وتوزيع حقول النفط وتقرير مصير المشردين. لا تتطلب هذه القضايا اتخاذ موقف من قبل الولايات المتحدة، لكن يمكن ان تكون الولايات المتحدة وسيطا في مساعدة الطرفين في إيجاد حلول يمكن ان يقبلها الطرفين كلاهما، ويمكن ان تساعد أحد الطرفين في تقديم تنازلات او تقديم المعونة الثنائية او المتعددة الأطراف كتعويض. ومن شأن السماح للأكراد بالانسحاب من العراق أن يزيد أيضا من الوزن الديموغرافي (وبالتالي الانتخابي) للمجتمع العربي الشيعي في العراق، لذا على الولايات المتحدة أن تساعد العراق على وضع نظام سياسي أكثر استقرارا وإنصافا وتنظيم ذاتي.

بذلت إدارة أوباما جهدا كبيرا للتعامل مع المشاكل الملحة بين بغداد وأربيل، مما ساعد على تحقيق استقرار سياسي وتعاون عسكري. ومع ذلك، فمن دون وضع خطة طويلة الأجل تهيئ الظروف للانفصال الكردي السلمي (على غرار نموذج تشيكوسلوفاكي)، فإن هذه المكاسب على المدى القريب سوف تتآكل وتنهار في نهاية المطاف مهما كانت منتظمة في الماضي.

ومن ثمَّ، يجب على الولايات المتحدة أن تفتتح المحادثات العراقية الكردية على مسارين متوازيين متزامنين: أحدهما يركز على عملية طويلة الأمد للانفصال الكردي السلمي في نهاية المطاف، والثاني يركز على العلاقات بين بغداد وأربيل على المدى القصير، ليشمل جملة من القضايا مثل التعاون الأمني، وإدارة الأراضي الكردية، وعائدات النفط، والسياسة المالية. وقد يفضي هذا الأخير الى اتفاق على هيكل اتحادي أو كونفدرالي جديد ستبقى فيه كردستان جزءا من العراق إلى أن تؤدي العملية الأطول أجلا الى حل عملي يمكن أن تقبله جميع الأطراف.

النفوذ

يمكن أن يحدث أي من ذلك إذا لم تحافظ الولايات المتحدة على نفوذها وتعيد بناءه باستمرار مع العراق. فالعديد من العراقيين وبعض الحكومات الأجنبية سيعارضون جوانب جداول الأعمال القصيرة والطويلة الأجل المبينة أعلاه، وسيتعين على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على ردها مباشرة أو تمكين العراقيين من القيام بذلك. وبالمثل، فأن عددا قليلا من

العراقيين سيضطلعون بالمهام اللازمة لبناء عراق أفضل، وتأمين مصالح أمريكا عن طريق القيام بذلك، إذا لم يحصلوا على المساعدة التي يحتاجونها والأدوات التي يفتقرون إليها.

ويعدُّ الحفاظ على وجود عسكري امريكي في العراق جزءاً من الحفاظ على نفوذ أمريكا فيه، ولا توجد طريقة أفضل من تمكين العراقيين الذين نسعى إلى مساعدتهم بدلا من حمايتهم، وخلق بيئة سلمية يمكنهم العمل فيها، ومنحهم القوة اللازمة للتخلص من العناصر السيئة التي تسعى إلى استخدام العنف، وتجاهل القانون والعمل خارج النظام الديمقراطي العراقي. وسيستفيد العراقيون الآخرون من هذا الوجود بطرق مختلفة مثل تأمين العقود مع الولايات المتحدة والتمتع بالأمن الذي ينشأ عن ذلك الوجود. والواقع أن العديد من الجهات الفاعلة السيئة ستفقد النفوذ نتيجة لذلك الوجود حيث سيكون من الصعب عليهم استخدام القوة كعنصر من عناصر النفوذ.

وستكون المساعدة الاقتصادية كعامل مساعد على التزام أمني مستمر. وكما أشرنا أعلاه، فأن مساعدات إدارة أوباما المالية للعراق كانت مفيدة جدا في تحقيق الاستقرار في الشؤون المالية على المدى القصير، ولكنها ليست حلا طويل الأجل، كما يمكن ان يكون للمساعدات الخارجية الإضافية تأثير كبير في العراق؛ لان الحكومة في العراق غير فعالة وفاسدة، كما ان وصول المساعدات الخارجية يكون بشكل أسرع وأكثر فائدة من الضغط على الدينار من خلال العملية السياسية العراقية. فضلا على ذلك، وكما هو الحال مع الالتزام العسكري البالغ ١٠الاف جندي، فان برنامج المعونة الاقتصادية الذي يتراوح بين ٢.٢ بليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات سيثبت للعراقيين الالتزام الطويل الاجل للولايات المتحدة باستقرار العراق وتنميته، وإذا تم إنفاق هذه الأموال بحكمة سيتمكن القادة العراقيون المعتدلون الذين يسعون الى تجاوز الخلافات الطائفية من كسر الجمود الخانق للنظام السياسي العراقي.

وبعيدا عن المساعدات الاقتصادية تلوح المساعدات الخليجية في الأفق، اذ يمكن ان توفر الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة، فضلا على المملكة العربية السعودية دعما اقتصاديا أكبر للعراق، ويمكنها القيام به بشكل أسهل مما تقوم به الولايات المتحدة. لذا فان التحركات الأخيرة التي قام بها السعوديون لتوسيع علاقاتهم مع العراق تعد تطورا مهما للغاية ويبعث على الامل. واعترفت الرياض مؤخرا بأن العراق لن يضيع بسبب إيران، وتحاول ان تثبت بانها لا تسعى الى هيمنة بديلة عن هيمنة إيرانية في العراق، وستكون المساعدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تسترشد بالدراية الأمريكية والمضمونة بوجود عسكري أمريكي، ستكون طريقة مثالية لتزويد العراق بالموارد التي يحتاجها للنجاح. وبناء على ذلك، يجب ان تستمر السياسة الامريكية تجاه العراق في دفع دول مجلس التعاون الخليجي لتقديم المساعدة الاقتصادية للعراق.

البعد الإيراني

على الرغم من تنامي النفوذ الامريكي في بغداد على

مدى العامين الماضيين، فان التأثير الإيراني ما يزال هو القوة الخارجية الأهم في العراق. وعلى الرغم من اننا لا نحبب هذا الامر، لكن من غير المرجح ان تنجز الولايات المتحدة اعمالا كثيرة هناك إذا صممت طهران على احباطها، ويتطلب الأمر التزاما هائلا بالموارد الأمريكية للعراق من اجل السماح لواشنطن باستبدال طهران على انها الأكثر تأثيرا في بغداد.

ومع ذلك، فقد أثبتت إيران دائما أن لديها تسلسل هرمي للمصالح في العراق. وبعيدا عن الدخول في تفسير طويل للدوافع الإيرانية في العراق والأدلة التي تثبت ذلك، فإن أهم ما في الأمر هو أن إيران لم تحاول منع الولايات المتحدة من القيام بما كانت تفعله في العراق منذ عام ٢٠١٤، بل قدمت مساعدة ضمنية لتلك الجهود.

ويبدو ان طهران ترى مصلحتها الرئيسة في وجود عراق موحد في ظل حكومة ديمقراطية، وهذا أفضل ضمان لاستقرار العراق واستمرار سيطرة الطائفة الشيعية فيه.

على الرغم من الخلافات المستقبلية الكبيرة التي يمكن ان تنشأ حول العراق بين الولايات المتحدة وإيران وخاصة على دور الحشد الشعبي، لا تتناقض أي خطوة من الخطوات الآنفة الذكر مع المصالح الأساسية الإيرانية في العراق. كما تتطلع الولايات المتحدة الى إمكانية التنسيق في المصالح المشتركة، ومن شأن ذلك أن يكون مفيدا بشكل خاص في محاولة تأمين دخول إيران في اهداف أمريكية طويلة الأجل مثل دور سياسي أكبر للمجتمع العربي السني واستقلال نهائي لأكراد العراق، وكلاهما تعارضه إيران في الوقت الحاضر.

وعلى الرغم من ذلك، فأن إيران التي لها تأثيرها، ليست قوية في العراق، كما لن يسمح العراقيين لإيران بالتدخل كما فعلوا سابقاً عندما كانوا أقوياء على الرغم من جميع الوسائل التي استخدمتها لفرض نفوذها في العراق، وهذا امر مهم بالنسبة للذين يسعون الى تقليل او القضاء على النفوذ الايراني في العراق، وبناء عراق قوي ومتماسك لديه الثقة اللازمة للحد من النفوذ الإيراني.

القيام بالأمر الصحيح: اخيراً

اعتاد الرئيس أوباما على القول بان الأمريكيين لا يمكنهم أن يفعلوا ما يحتاجه العراقيون، وهذا كلام غير مجدٍ بل كان مجرد عذر عن الخمول الأمريكي، فقد رأينا مرارا وتكرارا ومنذ غزو عام ٢٠٠٣ ان العراقيين لا يستطيعون القيام بأهم الأشياء التي يحتاجون اليها من تلقاء نفسهم دون مساعدة أمريكية.

ومن الخطأ التصديق بما قاله كثيرون في الادارة الامريكية السابقة بأن المساعدة الأمريكية ستجعل العراقيين ينغمسون في أسوأ عاداتهم ويتجنبون اتخاذ الخطوات الصعبة التي يحتاجونها لمصلحة بلدهم، وأصر المسؤولون أنفسهم على ان ازالة الولايات المتحدة من المعادلة (انسحاب الولايات المتحدة) سيجبر العراقيين على القيام بالشيء الصحيح، إذ لا يوجد لديهم خيار آخر. وفي الحقيقة كلما يمر العراقيون في ظرف معين يتخذون الاجراء الخطأ الذي يضرنا ويضرهم، ولا يبالون بالعواقب التي

ربما تقود إلى حرب أهلية.

ان الهروب من مثل هذه الظروف يتطلب عادة فاعل خارجي قادر على تحقيق نتائج أفضل وأكثر تعاونية للجميع، وهذا بالفعل ما قامت به الولايات المتحدة بنجاح خلال موجة عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وفي بعض الأحيان منذ عام ٢٠١٤ ايضا، وهو دور يجب القيام به في المستقبل إذا أرادت منع العراق من الوقوع في فخ الحرب الأهلية مرة أخرى. ويقول ونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة من عام ١٩٤٠-١٩٤٥: "يمكنك دائما الاعتماد على الأمريكيين للقيام بالشيء الصحيح-بعد محاولة أي شيء اخر". ففي العراق الم نحاول شيء اخر؟ الم يحن الوقت للقيام بالشيء الصحيح؟

التحليل

ينوه كاتب المقال على أنه بالرغم من المعوقات التي تعاني منها الدولة العراقية على الصعيد السياسي والاقتصادي، الا أن تحقيق النصر النهائي على تنظيم "داعش" الإرهابي، اعطاها جرعة قوية في السير إلى الإمام وقوّى شوكتها في محاسبة المفسدين. وأن الانتخابات القادمة ستكون أفضل من سابقتها في قدرتها على انتاج حكومة أكثر رشداً وعقلانية في إدارة الدولة، وأكثر دراية في إصلاح الواقع السياسي والاقتصادي والعسكري، لاسيما وأن هناك ثقة كبيرة يكنُّها الشعب العراقي بمختلف مكوناته للحكومة العراقية الاتحادية برئاسة حيدر العبادي بعد الخطوات السياسية والعسكرية التي سيَّر بها الدولة العراقية خلال العامين المنصرمين وتحرير العراق من سطوة تنظيم "داعش، بالنظر إلى الامكانيات المحدودة والمشاكل الاقتصادية التي عانت منها الدولة العراقية. لكن هناك معوقات اساسية ستظهر خلال المرحلة المقبلة، وهي بحاجة الى معالجات حقيقة قبل أن تتفاقم، لاسيما فيما يتعلق بقضية الدستور العراقي والتفسير المطاطي لبعض فقراته ومواده الدستورية. ويظهر الكاتب بان كل التحديات المقبلة هي بحاجة الى اهتمام وتخطيط ودعم أمريكي ودولي؛ لأن "الدعم" سيكون كفيل بإمكانية تحقيق السلام والاستقرار في العراق، لاسيما وأن تحقيق الاستقرار في العراق هو ضرورة سياسية ومصلحة حتمية للولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. لكن يمكننا أن نتساءل عن آليات تحقيق المصالح الأمريكية في العراق في ظل الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة وبين إيران وأذرعها في المنطقة من جهة أخرى، لاسيما في ظل التهور الذي تكنه الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة دونالد ترامب ضد طهران؟

كذلك يمكننا أن نفهم مضامين اخرى من هذا المقال بأن المصلحة الأمريكية في العراق تقتضي الابتعاد عن القوة والديكتاتورية في إدارة الدولة العراقية، ولا يمكنها أن تكون دليل كافٍ على حكم العراق، كذلك الحال بالنسبة للحكم الذاتي في العراق لا يمكن أن يكون دليلا لتحقيق الاستقرار؛ لأن استقرار العراق وضمان أمنه وأمن المنطقة هو بوحدة العراق من شماله إلى جنوبه، وتحقيق الاستقرار فيه هو ضمان واستقرار لأمن المنطقة بشكل عام.

على الرغم من أن الكاتب ينطلق من الرؤية الأمريكية

العامة لضمان مصالح بلاده في العراق، إلا أن هذه المصالح لها ما يقوِّضها "حسب رأي الكاتب" والمتمثلة في الدور الإيراني وحلفائه، والذي يعده بالتهديد الأكبر لمصالح بلاده، بالرغم من الجهود الأمريكية التي بذلتها الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس أوباما في التقرب من طهران، لكن هذه الفكرة يمكن دحضها بما تقوم به الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة دونالد ترامب في شيطنة طهران لدى المجتمع الدولي بمحاولاتها السياسية الرامية الى نسف الاتفاق النووي وإعادة العقوبات الأمريكية والدولية عليها. فاذا كانت الولايات المتحدة جادة في ايجاد عراق مستقر وأمن؛ فانه يجب عليها أن تتأى به في صراعها مع إيران، وأن تبادر إلى حلحلة مشاكلها السياسية وصراعها الدائم مع طهران.

يريد كاتب المقال من خلال مقالته بأن يبعث برسائل إلى الخليج وإسرائيل بأن العراق الأمريكي، هو ضمان لأمن الخليج وإسرائيل سوياً، وهنا يمكن أن تكون هناك مغالطة كبيرة؛ لأن العراق سيكون داعم لأمن المنطقة بشكل عام بغض النظر عن الادوار الإقليمية؛ فالحكومة العراقية أكدت في مرات عدة بأن العراق لا يمكن أن يكون مصدر تهديد لأي دولة من دول المنطقة، وأن استقراره هو ضمان حقيقي لاستقرار المنطقة بشكل عام. وهذا يفرض على الحكومة العراقية وصانع القرار العراقي بأن يعمل جاهداً على أرساء تلك الأسس الداعمة لاستقرار المنطقة، سواء من خلال انفتاحه العربي والإقليمي أو من خلال تأكده السياسي وسلوكه الخارجي. ولهذا على صانع القرار أن يبعث برسائل إلى الإدارة الأمريكية بأنه جاد على تحقيق توازن بين الدور الإيراني والأمريكي في العراق؛ بما تقتضيه مصلحة العراق وشعبه، لاسيما مع بقاء قوات الحشد الشعبي كتشكيل عسكري ضمن المؤسسة العسكرية العراقية، وأن يبدد المخاوف الأمريكية والعربية من خلال تأطير ودمج هذه التشكيلات ضمن المؤسسة العسكرية العراقية الاتحادية بشكل رسمي بعيداً عن كل المسميات وأبعاده عن الصراع السياسي الداخلي والإقليمي.

ان الخطورة الحقيقية لهذا المقال تكمن في المعلومات والخطط الاستراتيجية التي ترسمها الإدارة الأمريكية الحالية لمرحلة ما بعد "داعش"؛ لأن كشف الاستراتيجية الامريكية في العراق للمرحلة القادمة بهذا الشكل، سيجعلها عرضة للمواجهة الاستراتيجية المضادة من قبل الأطراف المتخاصمة، ومن ثمَّ سيكون العراق عرضة للصراع والحرب بالوكالة في المرحلة القادمة، ومن ثم سترجع بالعراق الى المربع الأول. وعليه يمكن أن تكون تلك المعلومات سرية ويمكن تحقيقها بالاتفاق المشترك مع الحكومة العراقية.

نتيجة لذلك، فأن الحكومة العراقية بحاجة إلى عمل حقيقي خلال المرحلة القادمة قبل بدأ الانتخابات، تستطيع من خلاله جذب الشعب العراقي، سواء اكان ذلك عن طريق انجازها للمشاريع البارزة أم مكافحتها للفساد بشكل صارم أو الاثنين معاً، وسعيها إلى لم الشمل وإعادة الثقة بين مكونات الشعب العراقي، لاسيما بين السنة والشيعة، وإرجاع النازحين والمهجرين إلى مناطق سكناهم الاصلية.

رابط المقال الاصلي: https://goo.gl/r4oZSn

رؤية ورسالة وأهداف مركز الدراسات الاستراتيجية

الرؤية

التميّز والريادة الوطنية والإقليمية والدولية في البحث والتحليل الاستراتيجي.

الرسالة

الإسهام الفاعل في عملية صنع القرار في العراق عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، وتعزيز قدرات التحليل الاستراتيجي وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

الأهداف

- تطوير الوعي الاستراتيجي لدى العاملين في حلقات القيادة العليا في الدولة؛ لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرار.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- إعداد كوادر علمية عالية المهارة في البحث والتحليل الاستراتيجي.
- بناء جسور التعاون وتبادل المعلومات مع مراكز اتخاذ القرار الحكومي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية داخل العراق وخارجه.
- إيجاد بيئة أكاديمية عالية الجودة يلتقي فيها خبراء التحليل الاستراتيجي من داخل العراق وخارجه؛ لتطوير مناهج البحث الاستراتيجي وتبادل الخبرات في مختلف القضايا وبما يعزز مسار الأمن والسلم الدوليين.
- إعداد دراسات وبحوث متميزة تسهم في تعزيز مسيرة البحث العلمي الأكاديمي في جامعة كربلاء وبما يحقق لها مرتبة متقدمة في معيار الجودة العالمية.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة المركز

Tel: (00964) 7812515381

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء